افتتاحية ديوان القراءات الدبلوماسية (19)

سفير عمرو الجويلى
Amr.Aljowaily@gmail.com

التنظيم الدولى: عالمياً، وقارياً، وإقليما: التكامل فى ظل التحديات

مرحباً بكم فى ديوان القراءات الدبلوماسية التاسع عشر، نعرض فيه للتكامل على مستويات التنظيم الدولى الثلاثة، العالمية ممثلة فى الأمم المتحدة، والقارية ممثلة فى الاتحاد الأفريقى، والإقليمية ممثلة فى جامعة الدول العربية. ويكتسب هذا الموضوع أهمية متزايدة فى ظل ظل التحديات المعاصرة التى تواجهها المنظمات الدولية بشكل خاص، بل الدبلوماسية متعددة الأطراف بشكل أعم. ومن هنا، فإن القراءة المتعمقة للأدبيات المتخصصة تسهم فى طرح الأفكار المفاهيمية التى يمكن ترجمتها إلى مبادرات عملية لتكييف التنظيم الدولى بما يتوافق مع ما يواجهه من تحديات على مختلف المستويات.

“

ومن هنا، فإن هذه النسخة من الديوان تتضمن ثلاثة مقالات قيمة بدءاً بقراءة الملحق نور عزالدين إبراهيم فاضل لكتاب ”الأمم المتحدة: السياسة والممارسة“ الصادر عام ٢٠٢٣ بتحرير من Jean E. Krasno ، وقراءة الباحث مجدى جلال صالح لكتاب ”الاتحاد الأفريقى فى العشرين من عمره، وجهات نظر أفريقية حول التقدم، والتحديات والآفاق“ الذى حرره ”وافولا أوكومو و“أندروز أتا أسامواه“ وصادر عن معهد الدراسات الأمنية عام 2023، وأخيراً وليس آخراً قراءة للوزير مفوض دكتور عبدالحميد هانى الرافعى لكتاب ”الأمين العام لجامعة الدول العربية: اختصاصاته السياسية والإدارية ودوره فى قوات الطوارئ العربية للدكتور محمد عبد الوهاب الساكت والصادر فى القاهرة عن دار الفكر العربى.

ودون الخوض فى تفاصيل المقالات الثلاثة، ربما تشويقاً لكم السادة القراء للاطلاع عليها بأنفسكم، فإن التطرق إلى تلك الموضوعات الثلاثة يوضح مدى الترابط بين تجارب ونماذج التنظيم الدولى على الأصعدة العالمية، والقارية والإقليمية. وليس مستغرباً تزامن إنشاء الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ولا الشراكة بين الأخيرة وبين منظمة الوحدة الأفريقية التى أصبحت الاتحاد الأفريقى، وهى الأولى تلتها سلسلة طويلة من الشراكات الدولية لأفريقيا. وما يجمع تجارب التنظيم

الـدولى أنهـا مقاربـة مؤسسـية لإدارة العلاقـات فيمـا بـين أعضائهـا، تتـدرج مـن مسـتوى المنظمـات الدوليـة العامـة الحكوميـة، فترتقـى تدريجيـاً إلى طموحـات المنظمـات ذات السـلطة فـوق القوميـة. وبينمـا أن السـيادة الوطنيـة هـى نقطـة الانطـلاق لـكل منهـا، فـإن درجـات التفويـض الوطنيـة للمنظمـات الدوليـة تبـدأ مـن مجـرد الانضمـام إلى المنظمـة ذات الصلـة، وتتوسـع بقـدر الأدوات القانونيـة الملزمـة، التـى تنضـم إليهـا كطـرف طواعيـة، ومـدى تشـعب المجـالات وعمـق "التوكيـلات" المحالـة إلى المنظمـة أو الاتفاقيـة.

وتشـترك المنظمـات الثلاثـة محـل الدراسـة فى أنهـا واسـعة الاختصاصـات شـاملة الولايـة، حيـث تسـتند إلى ركائـز العمـل الثلاثـة الأساسـية وهـى السـلم والأمـن، والتنميـة والاقتصـاد والبيئـة، والموضوعـات الإنسـانية والاجتماعيـة وحقـوق الإنسـان، مـع الأخـذ فى الاعتبـار بالطبـع تبايـن حجـم ونطـاق العضويـة فى كل منهـا. ويطـرح ذلـك بعـداً مهمـاً فى الدبلوماسـية متعددة الأطـراف مـن أن المنظمـات الإقليميـة أصبحـت فى العديـد مـن الحـالات منصـة الانطـلاق للمواقـف الإقليميـة المجمعـة فى المفاوضـات متعـددة الأطـراف بشـكل عـام، وفى الأمـم المتحـدة بشـكل خـاص. بالتـالى، فهنـاك سُرة وصـل متوافـرة، لمـن يـود أن يسـتعين بهـا، بـين الإقليمـى والأممـى، ومـا ذلـك بغريـب فذلـك الأصـل الـذى اسـتند إليـه الفصـل الثامـن مـن ميثـاق الأمـم المتحـدة، وهـو أصـل أصبحـت لـه روافـد ممتـدة تتعـدى السـلم والأمـن الدولييـن إلى القضايـا المتشـعبة التـى أصبحـت تحتـل جـدول أعمـال العلاقـات الدوليـة. وربمـا ينفـرد فى ذلـك الاتحـاد الأفريقـى للعلاقـة العضويـة التـى أصبحـت بينـه وبـين المجموعـة الأفريقيـة فى نيويـورك وفى غيرهـا مـن مقـار الأمـم المتحـدة، ومـا يضيـف إلى ثقلـه أنـه أيضـاً مجموعـة إقليميـة تمثـل الدائـرة الانتخابيـة للمناصـب والمقاعـد فى الأمـم المتحـدة، وأخـيراً فهـو الأكـبر عـدداً مـن حيـث التشـكيل، فتلـك أيضـاً قـوة تصويتيـة معتـبرة.

كذلـك، تشـترك المنظمـات الثلاثـة فى أنهـا تواجـه ذات التحديـات المرتبطـة بطبيعـة المنظومـة الدوليـة الحاليـة، فمـن ناحيـة هنـاك التحـدى الخـاص بزيـادة عـدد وتأثـير المنتديـات متعـددة أصحـاب المصلحـة Multistakeholder بحكـم بـزوغ فاعلـين دولييـن هامـين، مـن غـير الحكومييـن، خاصـة فى المجـالات الفنيـة المتخصصـة، سـواء الرقميـة أو الاقتصاديـة أو الحقوقيـة أو البيئيـة. أمـا التحـدى المشـترك الآخـر فهـو أن المنظمـات الدوليـة هـى رهـن إرادات الـدول الأعضـاء، سـواء كانـت عالميـة، أو قاريـة أو إقليميـة، كمـا هـى انعـكاس لمـدى التوافـق أو التنافـر السـائد فى العلاقـات فيمـا بـين تلـك العضويـة. وهنـا حـدث ولا حـرج عـن تأثـير المنـاخ الجغراسـياسى عـلى المسـتوى العالمـى خاصـة بـين الأقطـاب، والتنافسـات المسـتمرة بين عـلى مسـتوى القـوى المتوسـطة إقليميـا، وأخـيراً توسـع اعتنـاق التوجهـات الفكريـة الانعزاليـة الشـعوبية. ومـن هنـا، فـإن أى معادلـة تسـتطيع التعامـل مـع تلـك التحديـات سـيكون لـه مدلـول عـلى المنظمـات الدوليـة الأخـرى، كنمـوذج يمكـن الاقتـداء بـه. ومـن هنـا أهميـة أن تكـون دراسـة التنظيـم الـدولى دراسـة مقارنـة، تحـدد أفضـل الممارسـات وتتعلـم مـن الـدروس المسـتفادة، لعلهـا تكـون قابلـة للتكـرار.

هـل نحـن فى مرحلـة مفصليـة بالنسـبة للتنظيـم الـدولى، عـلى نحـو مـا كانـت فـترة الحـرب العالميـة الأولى والثانيـة، والتـى نتـج عنهمـا منظمـات دوليـة عالميـة وإقليميـة نعيـش فى إطارهـا حاليـاً. هنـاك مـن الشـواهد مـا يرجح ذلـك، خاصـة مـع تبـدل هيـكل القـوى العظمـى والكـبرى والوسـطى فى المنظومـة الدوليـة. والأمـل أن يتـم الإصـلاح والتغيـير تكيُفـا وتدرجـاً واسـتيعاباً لا العكـس!

وما زلنا مبحرين فى رحلة القراءات الدبلوماسية، وإلى المزيد من العروض للكتب القيمة نتلقاها على البريد الالكترونى للمحرر

.Amr.Aljowaily@gmail.com

((الأمم المتحدة: السياسة والممارسة))

تحرير: Jean E. Krasno

الطبعة الأولى[1] ،Lynne Rienner Publishers Inc. 2023

قراءة للملحق نور عزالدين إبراهيم فاضل

لا يقتصر هذا الكتاب على سرد تاريخ الأمم المتحدة وأدوارها المتعددة منذ فترة إنشائها فحسب، بل تخطى ذلك ليوفر التجارب العملية والعلمية المباشرة والدروس المستفادة من تجارب ذوى الخبرة المهنية والأكاديمية فى مجال العمل الدولى. جاء ذلك فى إطار مشاركة عدد من الموظفين الدوليين فى الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، وعدد من الخبراء الأكاديميين فى مجالات متعددة منها العلوم السياسية والصحة العالمية فى صياغة وإثراء هذا الكتاب مما أضفى مصداقية خاصة تجعل القارئ يشعر بأنه يستفيد من خبرة شخص كان فى صلب المؤسسة.

والكتاب ينقسم إلى اثنى عشر فصلا يمكن تناولها كالآتى، الفصل الأول بعنوان «الأمم المتحدة فى سياق عالمى غير مؤكد» يعرض تاريخ تأسيس منظمة الأمم المتحدة والظروف الدولية التى خلقت الحاجة إليها. ونظرا للدور الحيوى الذى تلعبه المنظمة فإن الكتاب فى مستهله يسعى إلى تقديم نظرة عامة على الوظائف والسياسات والممارسات الرئيسية للأمم المتحدة. وتأتى الفصول الاربع اللاحقة لتقدم نظرة متعمقة لنطاق المنظمة وتأسيسها وأدوارها المختلفة. وتناقش هذه الفصول أهمية ميثاق المنظمة وخصائصه مثل حق النقض (الفيتو) الممنوح للأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن؛ هذا إلى جانب دور الأمم المتحدة فى مواجهة تحديات تطبيق وتعزيز حقوق الإنسان فى ظل سيادة الدول. والفصول بعنوانين «النطاق الأممي»، «تأسيس الأمم المتحدة»، «تعزيز التنمية البشرية»، و«دعم حقوق الإنسان.»

بناء على ذلك، ينتقل الكتاب فى الفصول الأربع التالية إلى مناقشة الأدوار الفعلية والعملية للمنظمة الأممية من خلال استعراض تطور عمليات حفظ السلام وتحدياتها، إلى جانب دعم عمليات الديمقراطية حول العالم وتقديم المساعدة الانتخابية لضمان عملية انتخابية عادلة ونزيهة. وتناقش الفصول ايضًا حرص المنظمة على الأمن الإنسانى وكيفية تعاملها مع القضايا الإنسانية والأزمات العالمية إلى جانب محاولات نزع السلاح وضبط التسلح. وتعرض هذه الفصول ايضاً جهود المنظمة فى منع الانتشار (الأسلحة) وتعزيز الأمن الدولى. وتأتى هذه الفصول بعناوين «تطور عمليات حفظ السلام»، «الديمقراطية والمساعدة الانتخابية»، «مناقشة الأمن الإنساني»، و«نزع السلاح والحد من التسلح.»

تباعاً ينتقل الجزء الثالث فى الفصل العاشر والحادى عشر ليعرض التحديات التى تواجه المنظمة من جانب التمويل ومواجهة سيادة الدول بعنوان «تمويل الأمم المتحدة»، و«مواجهة سلطة مجلس الأمن». ثم يأتى الجزء الأخير المتمثل فى الفصل الثانى عشر بعنوان «الإنجازات والتحديات» يستعرض إنجازات الأمم المتحدة والمخاطر التى تواجهها. ويؤكد الفصل انه من المهم أن نتذكر أن الأمم المتحدة تتكون من الدول الأعضاء وتعكس تطلعات واستعداد أعضائها للعمل. ويذكر الفصل أن هذا الكتاب، قدم منظوراً داخليًا لعمل المنظمة والمشاركة المكثفة للأمم المتحدة فى المساهمة فى الحل السلمى للصراعات فى بيئة دولية معقدة على نحو متزايد.

يستخدم الكتاب أسلوباً سردياً متماسكاً يجمع بين التحليل التاريخى والسياسى معاً. ويقدم نظرةً شاملةً ومتعمقةً لمنظمة الأمم المتحدة، مستخدماً لغة دقيقة ومباشرة تساعد القارئ على فهم التطورات المعقدة وتطور أدوار المنظمة وفقا للظروف الدولية المختلفة. ويتميز الكتاب بالوضوح فى العرض والترتيب فى مناقشة تاريخ ووظائف ومنهجية عمل المنظمة، مما يسهل متابعة الأفكار الرئيسة. ويعتمد الكتاب فى فصوله على إعطاء الفرصة للمتخصصين المختلفين لمناقشة الوجوه المتعددة لمنظمة الأمم المتحدة وفقا لخلفيتهم سواء العملية او الاكاديمية. ويلتزم الكتاب بنهج من رؤى العلماء البنائين والليبراليين المؤسسين الذين يفترضون أن المنظمات الدولية تتمتع بـ«الفاعلية»، بمعنى أنها يمكن أن تختلف عن بيئتها التأسيسية، وتتمتع بدرجة من الهوية والاستقلالية البنيوية والوظيفية، ولديها القدرة على التأثير على البيئة التى نشأت منها، مما يسهم فى فهم القارئ للدور البالغ التأثير الذى تلعبه الأمم المتحدة.

إن ما سيلى من تحليل لا ينبغى أن يُفهم فى إطار كتابنا فحسب، بل إنه أيضاً نظرة نقدية إلى الساحة العالمية الفعلية والجهات الفاعلة فى الدول. وذلك لأن قضية الأمم المتحدة متشابكة ومتداخلة فى السياسية الدولية اليومية، وبالتالى يجب النظر إليها على هذا النحو. يحاول الكتاب تغطية معظم الجوانب التى قد تهم القراء، عندما يتعلق الأمر بالأمم المتحدة. ومع ذلك، فإنه يعانى من بعض القصور فى بعض الأحيان بسبب مناقشة سياسات وواقع لا ينعكس بالضرورة على ساحتنا الدولية الحقيقية. على سبيل المثال، يذكر الفصل الثالث أن أى منظمة يجب أن تتكيف مع الأوقات المتغيرة،

[1] Krasno، J. (2023). The United Nations: Policy and Practice (1st ed.). Lynne /Rienner Publishers، Inc. https://dokumen.pub

وقد استمرت الأمم المتحدة بالفعل فى إيجاد طرق لتشكيل نفسها بشكل إبداعى لمواجهة تحديات بيئتها الجديدة. واليوم، تحتل الأمم المتحدة حيزاً مميزاً فى قلب الحوار العالمى. فمع تبنى أعضاء الأمم المتحدة لأهداف التنمية للألفية فى عام ٢٠٠٠ وأهداف التنمية المستدامة فى إطار أجندة ٢٠٣٠، أقرت الهيئة العالمية بمسؤوليتها المشتركة فى إدارة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. لكن عملياً، لم تنجح بالضرورة الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة الرائدة فى المجتمع الدولى فى تعديل الاستراتيجيات، أو أطر السياسات، أو تخصيص الموارد، أو الترتيبات التنظيمية لمعالجة الأسباب الجذرية للمسار غير المستدام الذى يسلكه العالم، الى جانب ان إرساء المعايير من خلال تعميم أهداف التنمية المستدامة أدى إلى إغفال صياغة الاستراتيجيات – أحيانا عن عمد – التى تدمج الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل فعال حيث يمكن تفسيرها من منظور عام أو ضيق وفقاً للحكومات الوطنية المختلفة. يقودنا هذا إلى النقطة التالية المذكورة فى الفصل الرابع، و هى ان الدور المعيارى الذى تضطلع به المنظمة يؤخذ بجدية من الدول الأعضاء وإن كان ينعكس عكسيا ً مع وظيفتها التنفيذية. ويناقش الفصل أن الفراغ السياسى الدولى مهد الطريق للمنظمة لمشاركة نشطة ومتواصلة فى مجال التنمية مما ادى الى اعطاء أجندة التنمية الاهتمام الدولى المستحق وإبقائها فى طليعة الاهتمام من خلال عقد الاجتماعات والانشطة الميدانية الى جانب تشجيع الأوراق البحثية عن افضل السياسات المتبعة. ومن الضرورى أن نلفت النظر إلى أن المنظمة مكونة من الدول الأعضاء وتمثل رغباتها ودوافعها لذلك ليس من العدل أن نلقى اللوم كاملاً على عاتقها فى ضوء مجتمع دولى منقسم، مما يفسر القصور فى اتباع أهداف التنمية المستدامة المذكور أعلاه.

من ناحية أخرى، المنظمة قادرة على لعب أدوارٍ فعالة أخرى قد لا تقوى عليها الدول بسبب اعتبارات السيادة ومبدأ عدم التدخل. وعلى سبيل المثال، يعرض الفصل السابع دور الأمم المتحدة فى تعزيز الديمقراطية و تقديم المساعدة الانتخابية حيث أن لديها قدرة فريدة فى الوصول الى المعلومات وتنظيم الاجتماعات المعنية بمشاركة تلك المعرفة مع الأطراف المعنية مثل دول الجنوب. بالإضافة إلى ذلك وفى إشارة لتعزيز جهود التعاون الدولى، فإن الفصل الثامن والتاسع يناقشان قضايا التغير المناخى ونزع السلاح وجهود المنظمة الدولية فى هذا الصدد؛ والطابع الغالب فى الفصلين هو توضيح طبيعة التعارض بين أهداف الدول المختلفة وكيف شكل ذلك

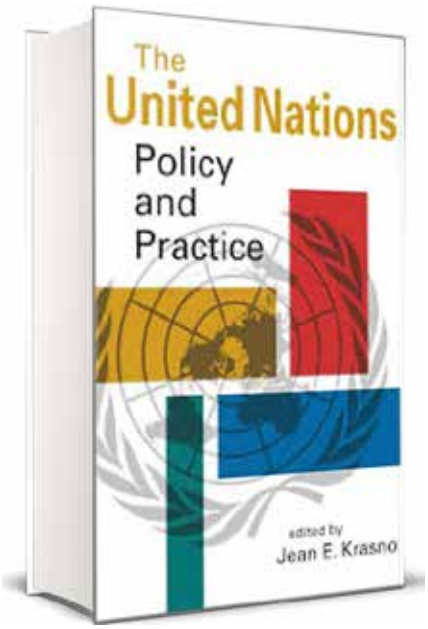

عائقا أمام تعاون متكامل دولى فى قضايا الاهتمام المشترك. لكن إن سلمنا أن الأولويات المختلفة والمتعارضة للدول الأعضاء حجة كافية لدحض الانتقادات الموجهة للمنظمة فإن ذلك يهدد بالتقليل من أحد الأهداف الرئيسية للمنظمة، وهو تمكين تعاون دولى للمصلحة المشتركة قادر على التكيف مع الطبيعة الدولية المتغيرة وأعضائها. وعلى وجه الأخص إن كان التعارض حول تلك القضايا قد يؤدى بالتبعية إلى نشوب العنف سواء داخليا او على المستوى الدولى.

بالعودة إلى نقطة انفصال الكتاب فى بعض المواقع عن الواقع الفعلى، فإن الفصل التاسع يذكر أن القيادة الأخلاقية والوعى أو الضمير الدولى هما السبيل الأمثل لحل قضايا نزع السلاح النووى مستشهداً بالتهديد الروسى المستمر باستخدام قوتها النووية فى حربها مع أوكرانيا. لكن أغفل الكتاب عن ذكر قوى نووية أخرى تهدد السلم والأمن الدوليين وخاصة فى الشرق الاوسط. من الصعب ايضا التطرق الى قضية الضمير الدولى بدون ذكر القضية الفلسطينية والإغفال الدولى المتعمد لانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة بل واستخدام المنظمة تكراراً كأداة من قبل بعض القوى العظمى للحيلولة دون الوصول لحل عادل ومنصف. ويرجع ذلك الى هيكل الامم المتحدة او بوجه الأخص مجلس الأمن المُناقش فى الفصل الحادى عشر. إن هيكل مجلس الأمن بأعضائه الدائمين وحقهم فى استخدام النقض/ الفيتو، يُكبل قدرة المجلس على تمرير قرارات الجمعية العامة، فيما عدا إدانة العنف أو تعيين وسيط على سبيل المثال. هذا وإن كانت آراء الجمعية العامة تضفى نوعا من الشرعية ودعم نوعى لأفعال وقرارات الدول الأعضاء، فإن تغير طبيعة الصراعات لصراعات داخلية وحروب أهلية قد أضفى قيوداً أكثر على قدرة الأمم المتحدة على العمل على حلحلتها دون الوقوع فى فخ التعدى على السيادة الدولية. مما سبق، يمكننا استنتاج أن قصور جهود الأمم المتحدة يعكس بنسبة كبيرة عيوب المجتمع الدولى نفسه حيث انها جزء لا يتجزأ منه وتعكس فى الاخير رغبته أولوياته. لكن ذلك يحتم علينا ألا ننظر للأمم المتحدة منفردة ولكن فى سياق أكبر يتعدى دور الدول الكبرى فقط وبالتبعية يتسع منظوره ليتخطى وجهات النظر الفردية والنظريات الغربية فحسب. ومن الجدير بالذكر أيضاً، أن دور المؤسسات غير الحكومية والمدنية وتأثيرهم على قرارات المنظمة خاصة فى مجالات حقوق الإنسان والتنمية والتغير المناخى كان يجب أن يأتى مكملاً لصورة المنظمة وموقعها فى المجتمع الدولى وهو ما أغفله الكتاب. هذا إلى جانب العوامل غير الرسمية من قبل جماعات الضغط والشركات متعددة الجنسيات أو دور الدبلوماسيات غير المعلنة.

يبقى السؤال الأساسى الذى يطرحه الكتاب، هو كيف يمكن لمنظمة الأمم المتحدة كمنظمة دولية متعددة الأطراف، أن تحقق التوازن بين مبادئها التأسيسية وبين التحديات العملية والسياسية التى تواجهها خلال تنفيذ مهامها على الساحة الدولية؟ هذا السؤال لا يقتصر على عصرنا الحالى ولكن يظل موضوعا حيويا لأى قارئ ومتابع للمجتمع الدولى. من خلال هذا السؤال، يستكشف الكتاب طريقة عمل المنظمة مع النزاعات الدولية، حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة. فبفضل تحليلاته العميقة ومعلوماته الغنية يعد هذا الكتاب مصدراً هاماً لمن يرغب فى فهم تاريخ وطبيعة عمل الامم المتحدة الى جانب ما تواجهه من تحديات. ويُعد مرجعاً أساسياً للباحثين والدبلوماسيين المهتمين بفهم كيفية تأثير الأمم المتحدة على سياسيات الدول. لكن يحتاج التحليل ان يكون اكثر توازناً وشمولاً بحيث يتضمن دور الدول المحورية، والحاجة الماسة لإعادة هيكلة مجلس الأمن، وفشل بعض عمليات حفظ السلام. بناء على ذلك، يظل الكتاب نقطة انطلاق جيدة لاستكشاف العلاقات الدولية والعمل متعدد الأطراف بشكل أعمق وأشمل. على جانب اخر، فإن الكتاب، بل والمجتمع الدولى ذاته، بحاجة إلى أخذ بعين الاعتبار قضايا دول الجنوب العالمى وبحث ومناقشة الحلول المثلى للتعرض لمشاكله بدلا من التركيز على المثالية أو وجهة النظر الغربية دونا عن غيرها.

الاتحاد الأفريقى فى العشرين من عمره: وجهات نظر أفريقية حول التقدم، والتحديات والآفاق

قراءة للباحث مجدى جلال صالح

قام بتأليف هذا الكتاب نخبة من كبار الخبراء والمتخصصين فى الشأن الأفريقى، ويهدف الكتاب إلى طرح حوار مفتوح بين الأفارقة حول تقييم عمل الاتحاد الإفريقى ومستقبله. يتناول الكتاب فى سبعة عشر فصلاً الاتحاد كمنظمة للعمل الجماعى الأفريقى خلفت منظمة الوحدة الأفريقية، ويعرض للتحديات التى تواجهه، وسبل التقدم، والآفاق أمامه فى سعيه لتحقيق أهدافه المرجوه. وتجدر الإشارة إلى أن هذه مجرد قراءة سريعة لهذا الكتاب الذى يستحق كل فصل من فصوله إلى قراءة مستقلة، لما يحويه بين ضفتيه من دراسات متخصصة ليس فقط عن الاتحاد الأفريقى، وإنما عن العمل الجماعى الأفريقى بصفة عامة.

الانجازات التى حققها الاتحاد منذ نشأته عام ٢٠٠٢، والتحديات التى يواجهها، والآفاق

يناقش الفصل الأول لكل من: Wafula Okumu و Andrews Atta - Asamoah وهما محررا هذا الكتاب مبادئ وأهداف الاتحاد الواردة فى القانون التأسيسى، ومن أهمها «تعزيز الوحدة والتضامن والتماسك والتعاون بين الشعوب والدول الأفريقية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والسَّلم والأمن والاستقرار، كشرط أساسى لتنفيذ أجندة التنمية والتكامل الأفريقية، فضلاً عن حماية حقوق الإنسان والشعوب، وتعزيز المؤسسات والثقافة الديمقراطية، والحكم الرشيد وسيادة القانون». كما يتناولان علاقات الاتحاد داخلياً فى أفريقياً على جميع المستويات ومع الشركاء الدوليين، وانجازاته الفعلية فى تسوية الصراعات والحد من تفشى الأوبئة..ألخ. والتحديات التى يواجهها خاصة اعتماده على التمويل الخارجى إلى حد ما، بل ربما إلى حد كبير، فضلاً عن افتقار القادة الافارقة للارادة السياسية لإجراء الإصلاحات المطلوبة واللازمة لإنجاح أجندة الاتحاد الطموحة ٢٠٦٣. كما يتناولان آفاق عمل الاتحاد. وكذلك يعرضان باختصار نُبذه عن الفصول من الثانى إلى السادس عشر.

ويُستشف من هذا الفصل التقديمى أن المشكلة الأساسية فى عمل الاتحاد ربما ترجع إلى طريقة إنشائه، فلم تتم بإرادة شعبية أفريقية بهدف التكامل الاقتصادى، وإنما بإرادة سياسية فوقية من قادة تلك الدول على عكس الاتحاد الأوروبى الذى جاء تعبيراً عن المصالح الاقتصادية للشعوب الأوروبية.

الوحدة الأفريقية والمبادئ الأخرى التى تقود التكامل القارى

ويتناول الفصل الثانى لـ Stephen Okhonmina تاريخ الوحدة الأفريقية ومعناها ومساهمتها فى مشروع التكامل القارى فى أفريقيا، ومن أهم مفاهيمها أنها «ظاهرة سياسية وثقافية تنظر إلى أفريقيا والأفارقة، والأفارقة فى الشتات كوحدة واحدة، وكشعب ذى مصير مشترك». ويؤكد على أهمية تجاوزها: الطبقات، الإثنيات، وحدود الدولة القومية نحو التكامل القارى وصولاً إلى إنشاء «الولايات المتحدة الأفريقية» من أجل تحقيق التقدم على جميع المستويات الاقتصادية / الاجتماعية / السياسية / الأمنية، والارتقاء بالشعوب الأفريقية.

كما يعرض الفصل لجهود منظمة الوحدة الافريقية، ثم الاتحاد فى هذا الشأن، ويبرز دور «ليبيا القذافى» والقادة الأفارقة، خاصة جنوب الصحراء، فى قيادة مشروع الوحدة. ويولى الكاتب اهتماماً واضحاً لبرامج الاتحاد التى تعزز من الوحدة مثل: منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وأجندة ٢٠٦٣ التى تبناها الاتحاد عام ٢٠١٣، والتى تعد من أكثر المحاولات طموحاً لتعزيز السَّلم والأمن، وتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية الشاملة والتكامل القارى. وأخيراً يناقش العوائق أمام الوحدة الأفريقية، مقترحاً صياغة أيديولوجية أفريقية تقود عملية الوحدة تتعالى على المصالح الضيقة والخلافات بين الأفارقة.

تطور الإطار القانونى للاتحاد الأفريقى وقواعده القانونية

Wafula Okumu and Andrews Atta – Asamoah (Editors)،The African Union at 20،African perspectives on progress،Challenges and prospects،(ISS،2023).

– وافولا أوكومو و أندروز أتا أساموا (محرران)، الاتحاد الأفريقى فى العشرين من عمره، وجهات نظر أفريقية حول التقدم، والتحديات والآفاق، (معهد الدراسات الأمنية، 2023).

يعـرض الفصـل الثالـث لـ Tiyanjana Maluwa للاتحـاد كمنظمـة قاريـة لهـا قانـون تأسـيسى تتخـذ العديـد مـن القـرارات، وتصدر البيانات والتوصيـات، وتعقد المعاهدات والاتفاقيات...ألـخ. إلاّ أنـه ليس له بعد صلاحيـات تُلـزم أعضائـه بتشريعاتـه وتنفيـذ قراراتـه مما يؤثر بالسـلب على عملـه وعـلى تحقيق أهدافـه. على عكس الاتحاد الأوروبى الذى يتمتع بسلطة فوق وطنية على أعضائـه. ويُركز هذا الفصل على: مفهوم ومصادر القانون فى الاتحاد، ودور أجهزة الاتحاد، والدول الأعضاء فى تطوير عمله والالتزام بالقانون الخاص به. ويخلص إلى أن القانون التأسيسى لم يمنح للاتحاد سلطات فوق وطنية إلاّ فى حالة وحيدة تتعلق بوضع السَّـلم والأمن فى القارة وفقاً للمادة ٤ (ح) من القانون التأسيسى سيتم تناولها فى حينه.

ويعـرض الكاتـب للاتفاقيـات والمعاهـدات الأفريقيـة سـواء التـى تم توقيعهـا فى إطـار منظمـة الوحـدة الأفريقيـة أو فى إطار الاتحـاد، ويقارن بين القانون التأسـيسى للاتحاد ونظيره الأوروبى، والتـى نعدها هنا هى مقارنة غـير منطبقـة نتيجة اختـلاف الظروف الخاصـة بكل منهمـا. ويوصى بضرورة اجراء تعديلات على القانون التأسـيسى وأجهـزة الاتحـاد وأدواتـه ذات الصلـة بالتكامـل الأفريقى، خاصـة بعدما أقر الاتحاد اتفاقية «منطقـة التجارة الحرة القاريـة الأفريقيـة»، بمـا يسـاعد عـلى الاسراع بعملية التكامل.

قـدرة الاتحـاد الأفريقى المؤسسـية عـلى تنفيـذ التكامل، وأجنـدة الأمن الإنسانى

يناقـش الفصـل الرابـع لـ Nsongurua Udombana القـدرة المؤسسـية للاتحـاد على تنفيـذ التكامل القـارى، وتعزيـز الأمـن البـشرى فى أفريقيـا. ويقيـم أداء بعـض الأجهـزة الرئيسية للاتحاد مثل:(جمعية الاتحاد، المجلـس التنفيـذى، المفوضيـة، مجلس السَّلم والأمن، البرلمان الإفريقى، المجلس الاقتصادى والاجتماعـى والثقافى..ألخ). وينظر لآفاق المستقبل، والجهود المبذولة مـن أجـل الإصلاحـات المؤسسـية التى تساعد الاتحاد على تحقيق أهدافه بما فى ذلك أجندة ٢٠٦٣، خاصـة وأن الاتحاد

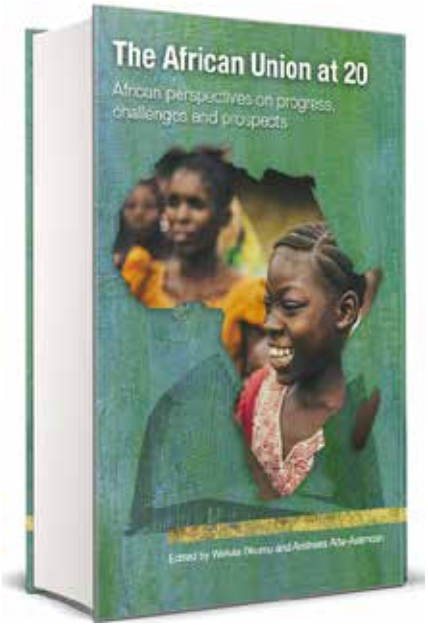

يعمل فى إطار بيئة قارية ودولية متغيرة بإستمرار.

وقد اهتم الاتحاد بإعطاء الأولوية منذ نشـأته بالقضايا الأفريقية ذات الاهتمام المشـترك، مثل: السَّـلم والأمـن، الرعاية الصحيـة، الأمن الغذائـى، البيئة (بما فى ذلـك تغير المُنـاخ)، كما شـددت الدورة الاسـتثنائية الحادية عشرة للاتحاد عام ٢٠١٨ بشـأن مفاوضات ما بعد كوتونو على ضرورة أن تتحـدث أفريقيا بصوت واحد على منصات الشراكات المختلفة.

ويظهـر التعاون المؤسـسى بوضوح بين أجهـزة الاتحاد خاصـة فيما يتعلق بالسَّـلم والأمـن. ويعمـل الاتحاد بصفة مستمرة على تشـكيل لجان لتقييم عمله مثل تكليف جمعيـة الاتحاد عام ٢٠١٦ رئيس رواندا آنذاك بول كاجامى بوضع نظـام لمعالجـة التحديـات التـى تواجه الاتحاد، وقد أقر كاجامى فى تقريره بأن مشـكلة أفريقيا ليسـت تقنيـة فى المقام الأول، وأن الإصـلاح لا يبـدأ بالمفوضية، بـل يبدأ وينتهى بالقـادة الأفارقة الذين يجب أن يحددوا الطريق الفعلى لإصلاح الاتحاد.

تحديات السَّلم والأمن الأفريقية

يقدم الفصـل الخامس لـ Wafula Okumu نظـرة عامة على حالة السَّـلم والأمن خـلال العقدين الماضيين، ويحلل تطور أداء أجهزة وآليات الاتحاد المعنية بمنع وإدارة وتسوية الصراعات، وتعزيز السَّلم والأمن والاستقرار، وعمليات حفظ وبنـاء السَّـلم فى القارة. ويؤكـد على ما نص عليه القانون التأسيسى وبروتوكول مجلس السَّلم والأمن من ضرورة تحقيق السَّـلم والأمن والاستقرار كشرط أساسى لإنطـلاق عمليـة التنميـة. كمـا يناقش الإنجـازات التى حققها الاتحـاد فى بناء الهيكل القارى للسَّلم والأمن، خاصة من خلال إنشاء مجلس السَّلم والأمن وآلياته الأربـع (القوة الأفريقيـة الجاهزة، نظام الانذار القارى المبكـر، مجلس الحكماء، صندوق السَّـلم)، وعلاقة مجلس السَّـلم والأمن فى جهـوده لمنع وإدارة وتسـوية الصراعـات بـكل مـن: أجهـزة الاتحاد الأخـرى خاصـة المفوضيـة، الأليـات الأمنية للجماعـات الاقتصادية الإقليمية فى القارة، مجلـس الأمن الدولى، الشركاء الدوليين...ألخ.

ومـع بلـوغ الاتحاد الأفريقـى عامه العشرين، كانت القـارة تعانى من حالة من عدم الاستقرار والصراعات الداخلية فى العديد من الـدول مثل: إثيوبيا، ليبيا، موزمبيق...ألخ.، وهذا لا يقلل من الجهد الذى قـام به الاتحـاد، والقـرارات التى اتخذها سـواء منفرداً أو بإرسال بعثات مختلطـة بالتعـاون مـع مجلـس الأمن الأممـى فى كل مـن: دارفـور، بوروندى، الصومال..ألـخ. وفى التسـوية السَّـلمية للصراعـات من خـلال لجان الوسـاطة والتوفيق فى كل من: جامبيا، مدغشقر... ألـخ. وأيضـاً القـرارات الـذى اتخذهـا بتعليـق عضوية الـدول التى حدث فيها تغيير غير دستورى لنظام الحكم وحتى عـودة النظـام الدسـتورى، وفى جهوده لنزع السـلاح وتسريح الجنـود وإعادة دمجهـم، ومـشروع «إسـكات البنـادق فى أفريقيـا « الـذى أطلقـه الاتحاد عام ٢٠١٣، وتوطـين اللاجئـين والمشردين، وبناء السَّلم وإعادة التعمير والتنمية بعد الصراعات.

وترجع أسـباب الصراعات فى القارة مـن جهـة إلى الحـدود الاصطناعيـة الاسـتعمارية، ومشكلة الاندماج الوطنى التـى تعتبر أهم مشـكلة تواجـه الدولة فى أفريقيـا، وأنـوه هنا إلى مـا ذهب إليه أحـد أكـبر علمـاء الدراسـات الأفريقية وهو المرحوم الاسـتاذ الدكتـور إبراهيم نصرالديـن، والسياسـات التـى اتبعتها النظـم الحاكمة منذ الاسـتقلال، وسـوء الإدارة والحكـم والفسـاد السـياسى والاقتصادى، والتسييس الإثنى للأحزاب السياسـية، والصراعـات الإثنية..ألـخ. ومن جهة أخـرى إلى التدخلات الإقليمية

والدولية فى القارة.

ويستمر الاتحاد فى مواجهة النزاعات الحدودية، الصراعات الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان أثنائها، الانقلابات المسلحة، ظاهرة «لوردات» الحرب، الحركات الإرهابية (مثل بوكو حرام)، القرصنة (فى خليجى عدن، وغينيا)، والجريمة المنظمة عابرة الحدود، والجرائم الإلكترونية...ألخ. وتدخل الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية فى كل ما سبق خدمة لمصالحها. وما يترتب عليه من ظاهرة النازحين داخلياً واللاجئين إلى دول الجوار.

ومن العقبات التى تعيق عمل الاتحاد ضعف التمويل، قلة الخبرات والكوادر المتخصصة، فضلاً عن رفض الدول الأفريقية التدخل فى شئونها الداخلية، على الرغم من أن القانون التأسيسى قد نصّ فى المادة ٤ (ح) منه على «حق الاتحاد فى التدخل فى أية دولة عضو فى أعقاب مقرر صادر عن المؤتمر (أى القمة) لاستعادة السَّلم والأمن فى حال حدوث ظروف خطيرة هى: «جرائم الحرب، الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية»، وهو ما أكد عليه أيضاً بروتوكول مجلس السَّلم والأمن.

تعزيز الاتحاد الأفريقى للنواحى الدستورية وسيادة القانون وحقوق الإنسان

يعرض الفصل السادس لـ Ottilia Anna Maunganidze المبادىء الواردة فى القانون التأسيسى «المساواة فى السيادة، مشاركة شعوب أفريقيا فى أنشطة الاتحاد، تعزيز المساواة بين الجنسين، سيادة القانون، وإدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات وفقاً لإعلان لومى لعام ٢٠٠٠»، كما تتضمن الأهداف «تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد، وحماية حقوق الإنسان، تعزيز السَّلم والأمن والاستقرار. فضلاً عن دعم أجنَدة ٢٠٦٣ للحكم الرشيد، الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان.

ويقر الاتحاد الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب، والميثاق الأفريقى للديمقراطية والانتخابات والحكم..ألخ. ويربط كل ما سبق بتعزيز التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية فى القارة. كما أنشأ مؤسسات وأجهزة قضائية وحقوقية أهمها: اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، المحكمة الأفريقية، البرلمان الأفريقى، المجلس الاستشارى للاتحاد بشأن مكافحة الفساد..ألخ.

ويدافع الاتحاد قدر الإمكان عن حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون فى كل ما يتخذه من قرارات، وبيانات وبما لديه من أدوات من أجل أفريقيا أكثر أماناً وأمناً واحتراماً لحقوق الإنسان والشعوب وحقوق المرأة، وحماية حقوق النازحين داخليًا واللاجئين..ألخ. إلاَّ أن الواقع أكثر مرارة ويختلف كثيراً. فما زال هناك الانتهاكات لحقوق الإنسان فى القارة خاصة المصاحبة للصراعات. ويخلص الكاتب إلى أن نظام حقوق الإنسان فى أفريقيا لا يزال ضعيفاً، فهو لا يعالج القضية الأكثر إزعاجاً والمتمثلة فى الإفلات من العقاب والمسئولية الجنائية الفردية عن الجرائم التى ترتكب فى أفريقيا.

الحوكمة فى أفريقيا: إنجازات الاتحاد الأفريقى، التحديات والآفاق

يُسلط الفصل السابع لـ Khabele Matlosa الضوء على التحديات والعقبات الرئيسية التى تحد من جهود الاتحاد الرامية إلى تعزيز الديمقراطية فى أفريقيا. ومنذ التسعينيات من القرن العشرين ضربت القارة موجة كبيرة من التحول الديمقراطى صاحبتها موجة من الصراعات والحروب الأهلية. ويؤكد الكاتب على أن «عبادة شخصية الحاكم» مع عدم وجود مؤسسات ديمقراطية تُعد من أهم معوقات التحول الديمقراطى فى القارة.

وقد جاء الاتحاد ليقدم فكراً جديداً للتكامل القارى من خلال وضع الحكم الديمقراطى فى قلب رؤيته الشاملة لمنع الصراعات، تحقيق الأمن والاستقرار، وتوفير البيئة المناسبة للتكامل القارى، فأصبحت الشعوب الأفريقية أكثر تطلعاً إلى: الديمقراطية، تأسيس الأحزاب، إجراء الانتخابات التعددية، والحكم الرشيد. كما تبنى الاتحاد «الميثاق الأفريقى للديمقراطية والانتخابات والحكم»، ودعم دور الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء فى تقييم عمليات التحول الديمقراطى فى القارة، فضلاً عن مساندته لدور الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا «النيباد»» فى تعزيز القيم الديمقراطية والحوكمة السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى إطلاق المفوضية «منصة الحكم الإفريقية» عام ٢٠١٢. وذلك فضلاً عن تضمن أجندة ٢٠٦٣ أربع أولويات أساسية على طريق الوحدة والتكامل القارى هى: «تحقيق الديمقراطية والحوكمة، السَّلم والأمن، التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإعادة تموضع أفريقيا دولياً سياسياً واقتصاديا»، وكما هو واضح، تحتل الديمقراطية والحوكمة مركز الصدارة فى هذه الأولويات، ويراها الكاتب شرطاً لتحقيق للسَّلم والأمن وكلاهما ضرورى لتحقيق التنميةَ الاقتصادية.

الشراكات من أجل تنفيذ أجندة الأمن البشرى للاتحاد الأفريقى

يؤكد الفصل الثامن لكل من: Ruth Adwoa Frimpong and Kwesi Aning أن الاتحاد تم تأسيسه لتعزيز الأمن البشرى فى القارة، وهو ما نص عليه القانون التأسيسى وبروتوكول مجلس السلم والأمن. فالاتحاد مُلزَم بمعالجة التهديدات التى تتعرض لها الشعوب الأفريقية، ولا يمكنه العمل بمفرده، وإنما بالدخول فى شراكات مع أصحاب المصلحة مثل الشعوب الأفريقية، منظمات المجتمع المدنى وغير الحكومية، الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والشركاء الدوليين مثل الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة..ألخ. لذا يجب أن تتماشى هذه الشراكات مع مبادىء الاتحاد، وتخدم أهدافه، وتساعده على تنفيذ أجندة ٢٠٦٣. ويمكن أن تلعب (وكالة التنمية الأفريقية - النيباد) دوراً مهماً فى تعزيز قدرة الاتحاد على عقد هذه الشراكات وتطويرها. وفى الواقع فإن علاقات الشراكة بين الاتحاد والشركاء الدوليين أثبتت ميل ميزان العلاقة لصالحهم على حساب أفريقيا والأفارقة. ولا يزال تمويل النيباد ضعيفاً للغاية.

إدارة حالات الطوارئ المعقدة: الأطر والسياسات والاستجابات

يتناول الفصل التاسع لـ Olabisi Dare كيفية تعامل الاتحاد ومؤسساته خاصة مجلس السلم والأمن مع الوضع الإنسانى أثناء الصراعات، والطوارىء الصحية مثل جائحة كوفيد - ١٩، ويقيم مدى التزام الاتحاد وأجهزته

المختلفة بنصوصه القانونية فى التعامل مع هذه الطوارىء فعلياً. ويخلص إلى أن الاتحاد لم يحقق الكثير من النجاحات فى الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة وإدارتها فى ظل غياب الإرادة السياسية الشاملة على المستويين الوطنى والقارى. ولتحقيق هذه الغاية، سوف يحتاج الاتحاد إلى إعادة تحديد الأولويات والالتزام بالديمقراطية والحكم الرشيد كشرط لاحتواء حالات الطوارئ المعقدة.

كما تطرق الكاتب للأزمات الإنسانية المتعددة التى شهدتها القارة فى: بسبب جماعة بوكو حرام الارهابية، الصراعات المسلحة، الحروب الأهلية، عدم الاستقرار فى إقليمى شرق وغرب القارة ومنطقة الساحل والصحراء، فضلاً عن تغييرات المُناخ، وندرة المياه، وغيرها...ألخ. وما ترتب عليها من تفاقم الوضع الإنسانى فى القارة، وزيادة معدلات النزوح القسرى داخلياً، ولجوء الملايين إلى دول الجوار.

ويعتبر من أهم مؤسسات الاتحاد فى هذا الخصوص: المجلس التنفيذى وهو المُكلف باتخاذ القرارات بشأن السياسات فى المجالات ذات الاهتمام المشترك بما فى ذلك حماية البيئة والعمل الإنسانى والاستجابة للكوارث والإغاثة. كذلك هناك مجلس السَّلم والأمن الذى يتمتع بصلاحيات كبيرة للتعامل مع القضايا الإنسانية، وبالطبع المفوضية فهى الأداة التى تترجم عمل الاتحاد إلى واقع ملموس. ويوصى الكاتب بمعالجة مسألة التمويل باعتبارها أولوية كبرى لسد الفجوة التمويلية الهائلة من أجل انقاذ الوضع الإنسانى المتدهور فى القارة.

دور الاتحاد الأفريقى فى معالجة تحديات التنمية الاقتصادية فى أفريقيا

يعرض الفصل العاشر لـ John Akokpari and Primrose Bimha لجهود الاتحاد الهادفة إلى تحقيق التنمية الشاملة. ويخلُص إلى أن الاتحاد ينظر إلى التعاون والتكامل بين الدول الأفريقية باعتباره مفتاح التنمية الاقتصادية فى القارة. بالتالى اتجه الاتحاد إلى دعم مبادرات مثل النيباد التى بالتعاون مع دول مجموعة السبع على تحسين الحكم الرشيد فى القارة فى مقابل الحصول على مساعدات مالية أكبر من هذه الدول وغيرها من المؤسسات المالية، فضلاً عن دعم الاتحاد لأجندة ٢٠٦٣.

ورغم جهود الاتحاد سواء من خلال الجهود المباشرة أو من خلال الجماعات الاقتصادية الإقليمية، إلاّ أنه يوجد الكثير من العوائق أمام عملية التنمية فى القارة من أهمها: الفساد، الصراعات الداخلية، انتشار الأوبئة، نقص التمويل، الانقلابات العسكرية والمسلحة، الأصولية الدينية..ألخ. ويذكر الكاتبان أن نحو ٦٠٪ من الذين يعانون من الفقر فى العالم يعيشون فى أفريقيا جنوب الصحراء. ويعتبر أيضاً من معوقات التنمية نقص موارد الطاقة، والمشاكل التى تواجه قطاع النقل الجوى، البحرى، النهرى، والبرى، بجانب تفاقم الديون الأفريقية، ومعوقات التعليم، والمشاكل الصحية فى القارة، فضلاً عن اعتماد دول القارة على الأسواق الخارجية خاصة الاتحاد الأوروبى على حساب التجارة البينية فيما بينها. كما أن غالبية صادرات أفريقيا من السلع الأولية، بينما غالبية وارداتها من السلع المصنعة. وقد سعى الاتحاد إلى تصحيح هذا الخلل من خلال اتفاقية التجارة الحرة القارية.

ويوصى الكاتب بتنفيذ أجندة ٢٠٦٣ والهادفة إلى الحد من الفقر، منع الصراعات، معالجة العجز فى إمدادات الطاقة وخدمات النقل، والاعتماد على التنمية الزراعية نظراً للإمكانات الكبيرة التى تتمتع بها القارة بجانب التنمية الصناعية.

دور العلم والتكنولوجيا والابتكار فى تحقيق السَّلم والتنمية

يدور الفصل الحادى عشر لـ Samuel Makinda حول أهمية اكتساب المعرفة لمعالجة المشاكل الأفريقية وفقاً لمبدأ «الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية». وبما أن أجندة الاتحاد ٢٠٦٣ تسعى إلى خلق أفريقيا متكاملة ومزدهرة يقودها مواطنوها لتصبح قوة سياسية واقتصادية عالمية، فعلى الاتحاد العمل على توليد المعرفة التى تمكنه من تحقيق أهدافه. وطالما اعتمد الاتحاد على المساعدات الخارجية فلن ينجح فى ذلك. فالأفارقة فى حاجة إلى بناء أطرهم الفكرية الخاصة بهم، وتوليد المعرفة التى يحتاجونها لمعالجة قضايا السَّلم والأمن والتنمية بالاعتماد على الذات من خلال: الاتحاد، الجماعات الاقتصادية الإقليمية، الدول والشعوب الأفريقية، والاستثمار فى البحث العلمى والتطوير لخلق مجتمع معرفى أفريقى متقدم فى العلوم والتكنولوجيا الحديثة، وفى ذات الوقت مرتبط بالتقاليد والقيم الأفريقية، مع الاستفادة من تجارب الأخرين فى الدول المتقدمة.

وينص القانون التأسيسى على « تعزيز تنمية القارة من خلال تعزيز البحث فى جميع المجالات، وخاصة العلوم والتكنولوجيا»، ويُكلف المجلس التنفيذى بتنسيق واتخاذ القرارات بشأن «التعليم والثقافة والصحة وتنمية الموارد البشرية فضلاً عن العلوم والتكنولوجيا». هذا، وقد أنشأ الاتحاد اللجنة الأفريقية للعلوم والتكنولوجيا، واعتمد خطة العمل الأفريقية الموحدة للعلوم والتكنولوجيا، وكذلك أقرت اللجنة الأفريقية للعلوم عام ٢٠٢٤ استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا..ألخ.

وبقراءة البيانات الواردة فى تقرير العلوم الصادر عن منظمة اليونسكو عام ٢٠٢١، نكتشف أن حصة أفريقيا من الإنفاق العالمى على البحث العلمى والتطوير كانت ١,٠١٪ بين عامى ٢٠١٤ و٢٠١٨، وهى حصة ضئيلة للغاية. كما تعتبر من معوقات توليد المعرفة الهيمنة الفكرية الغربية على المشاريع المعرفية فى القارة، فضلاً عن هجرة العقول الأفريقية للخارج.

دور المرأة والشباب فى الاتحاد الأفريقى

يقدم الفصل الثانى عشر لكل من Muneinazvo Kujeke،Liezelle Kumalo and Elizabeth Sirengo نبذة حول وضع المرأة والشباب فى المجتمعات الأفريقية، ويتناول سبل واستراتيجيات دمج النساء والشباب فى عمل الاتحاد، ومشاركتهم فى دعم جهود الأمن البشرى فى القارة، وتنفيذ أجندة ٢٠٦٣. ويقدم أفكاراً حول مستقبل هذا الدور، ويختتم بتوصيات للسنوات العشرين المقبلة.

وتنص ديباجة القانون التأسيسى على دعم الاتحاد لـ«الشراكة بين حكومات الدول الأعضاء وجميع قطاعات المجتمع المدنى، خاصة النساء والشباب». كما أقر الاتحاد البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب

بشأن حقوق المرأة فى أفريقيا والذى يُلزم الدول بمكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ويؤكد على دورها فى تحقيق التنمية المستدامة. ويشجع مجلس السَّلم والأمن على مشاركة المرأة فى جهوده لتعزيز السَّلم والأمن والاستقرار. إلاّ أن الدراسة توضح افتقار الكثير من الدول الأفريقية للإرادة السياسية لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، بل وترصد اتجاهاً متزايداً فى أفريقيا للتضييق والعنف ضد النساء اللواتى يتنافسن على المناصب السياسية.

وبالنسبة للشباب، يُعرف ميثاق الاتحاد للشباب بأنهم « أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٥ عاماً». ووفقاً لهذا التعريف يُشكل الشباب نحو ٦٥٪ من سكان أفريقيا، وهم رأس المال الأكبر قيمة فى القارة. وبدءاً من عام ٢٠١٨، أحرز الاتحاد خطوات كبيرة نحو دمج الشباب فى شئونه، مثل تعيينه مجموعة من الشباب فى مناصب قيادية فى القارة، فضلاً عن عقد الاتحاد المنتدى الثانى للشباب الأفريقى عام ٢٠١٩. كما أطلق رئيس المفوضية آنذاك موسى فقى مبادرة «مليون بحلول عام ٢٠٢١» لتشجيع الاستثمار فى ريادة الأعمال، التوظيف، وخلق مليون فرصة جديدة للشباب. وفى الواقع يعانى الكثير من الشباب نقص فرص التعليم، والتدريب المستمر، فضلاً عن عدم التوافق بين المناهج ومتطلبات سوق العمل وما يترتب عليه من تفاقم مشكلة البطالة، وما يتبعها من مشاكل اجتماعية، اقتصادية تشكل تهديدًا للاستقرار المجتمعى، خاصة مع استقطاب الجماعات المتطرفة، ولوردات الحرب لهؤلاء الشباب.

الاتحاد الأفريقى كفاعل عالمى

يدور الفصل الثالث عشر لـ Paul Henri Bischoff - حول أهمية دور الاتحاد عالمياً، والمجالات التى يعمل فى إطارها، والتحديات التى يواجهها. ويرى الكاتب أن الاتحاد لكى يحصل على نفوذ عالمى أكبر، فإنه يحتاج إلى بناء نظام متعدد الأطراف أكثر تماسكاً وتمثيلاً للمصالح الأفريقية. كما يحتاج الاتحاد أولاً أن يكون فاعلاً أفريقيا، ويتمتع بقدر أكبر من الاستقلالية فى صياغة القرارات وتنفيذها، وأن يعمل على توحيد الدول الأفريقية حول مبادئه وأهدافه، وكذلك التعاون مع الجماعات الاقتصادية الاقليمية حتى يستطيع التحدث بصوت واحد باسم القارة وشعوبها أمام العالم فى علاقاته مع الاطراف الدولية المتعددة، وبما يساعده على تحقيق أهدافه.

ويُمثل الاتحاد ٥٥ دولة تضم أكثر من ١,٢٦ مليار أفريقى، وخلال رحلته لتنفيذ أجنده ٢٠٦٣ يعتمد على النهج متعدد الأطراف فى تطوير العلاقات مع المنظمات الدولية، الدول الأجنبية، وإقامة الشراكات لتمكين القارة من القيام بدورها الجدير بها فى جميع المجالات. وبالنسبة لشراكة الاتحاد مع الاتحاد الأوروبى فكانت غالباً بقيادة الأخير وتميل لصالحه، ويعتقد البعض أن هذه الشراكة عطلت جهود التكامل الإقليمى الأفريقى. وفيما يتعلق بالشراكة مع الصين، فقد كانت مبنية على تحقيق مصالح الطرفين، حيث شيدت الصين مقر الاتحاد عام ٢٠١٢، والتزمت بالعمل فى مشاريع إنشاء البنية التحتية الأفريقية..ألخ.

وجدير بالذكر اتخاذ الاتحاد موقف موحد لدى الأمم المتحدة فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن الدولى. وفيما يتعلق بقضايا المُناخ، فقد استطاع الاتحاد التفاوض بصوت واحد بإسم القارة. فضلاً عن تمثيل الاتحاد القارة فى التعاون مع الشركاء الدوليين خاصة منظمة الصحة العالمية للقضاء على جائحة كوفيد - ١٩. ويستمر الاتحاد فى إقناع الشركاء الدوليين بأن تعاونهم معه يأتى ليس فقط فى إطار تحقيق المصالح الأفريقية، وإنما تعزيزاً للصالح العام العالمى، خاصة فيما يتعلق بالتعاون فى مجال السَّلم والأمن، والقضاء على الأمراض والأوبئة.

الشراكات الدولية للاتحاد الأفريقى

يعتبر الفصل الرابع عشر Tshepo Gwatiwa مكملاً للفصل السابق، فلا يمكن أن يكون الاتحاد فاعلاً عالمياً بدون عقد شراكات دولية متعددة الأطراف فى جميع المجالات السياسية، الاقتصادية... ألخ. من أجل تعزيز جهوده، واكتساب الخبرات المختلفة، والحصول على التمويل اللازم لتحقيق أهدافه.

وقد اتخذت الدورة الثالثة والثلاثين للاتحاد عام ٢٠٢٠ قراراً بأن « أعضاء جمعية الاتحاد، رؤساء الجماعات الاقتصادية الإقليمية، رئيس لجنة توجيه رؤساء الدول والحكومات بالنيباد، ورئيس المفوضية يجب أن يمثلوا أفريقيا فى الاجتماعات النظامية للشراكة بين أفريقيا وأى دولة أو منظمة دولية شريكة». كما يُسلط القانون التأسيسى وبروتوكول مجلس السَّلم والأمن الضوء على أهمية تلك الشراكات فى عمل الاتحاد والمجلس.

وفى الفترة ما بين عامى ٢٠٠٣ و٢٠١٩، تم إنشاء مجموعة كبيرة من الشراكات بين الاتحاد ومنظمات دولية مثل: الاتحاد الأوروبى، الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، وبين الاتحاد ودول فاعلة مثل: أمريكا، الصين، اليابان، تركيا..ألخ. وكان نصيب مجالات قضايا السَّلم والأمن، التنمية الاقتصادية والتجارة، التكنولوجيا، الطاقة النصيب الأكبر فى هذه الشراكات. ويمثل التوفيق بين تطلعات ومصالح الاتحاد، وتطلعات ومصالح هذه الأطراف أهم تحدى يواجه الاتحاد فى هذا الخصوص.

ويؤكد المؤلف على أهمية أن يكون لدى الأفارقة أيدولوجية أفريقية واضحة يستلهمون منها الروح والهُوية الأفريقية فى تعاملهم الاتحاد مع هذه الشراكات، ويعتمد نجاح هذه الشراكات بالأساس على قوة القادة والزعماء الأفارقة المسيطرين على العمل الجماعى الأفريقى، وعلاقاتهم الثنائية بالشركاء الدوليين، فضلاً عن رئيس المفوضية، ومسئول السَّلم والأمن بالاتحاد. كما يقع على عاتق رئيس المفوضية اقناع الدول الأفريقية باتخاذ موقف تفاوضى موحد. ويبدو أن شراكات الاتحاد مع القوى الاقتصادية التى لم يكن لها تاريخ استعمارى مع القارة مثل الصين تتمتع بقدر أكبر من الفاعلية والنوايا الحسنة بين الطرفين.

بناء الاتحاد الإفريقى للشعوب

يجادل الفصل الخامس عشر لـ Désiré Yetsowou Assogbavi بأن الاتحاد الأفريقى مثل تحولاً جذرياً عن منظمة الوحدة الأفريقية فيما يتعلق بالاهتمام بالشعوب، ويتضح ذلك من ديباجة القانون التأسيسى التى تؤكد على بناء شراكات بين الحكومات والمجتمع المدنى. وبالفعل أنشأ الاتحاد عدداً من

الأجهـزة والمؤسسـات لتعزيز مشـاركة المواطنين فى صنع السياسـات والقرارات مثـل: البرلـمان الأفريقـى، المجلـس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، وإدارة المواطنـين والأفارقة فى الشـتات التابعة للمفوضية...ألخ.

ويُقيـم هـذا الفصـل العلاقـة بـين الاتحـاد والشـعوب الأفريقيـة. ويطرح تسـاؤلاً وهو لمـاذا لا تزال مشـاركة تلك الشـعوب أقل بكثـير من المتوقـع، فعلى سـبيل المثـال لا يزال نفـوذ وصلاحيات البرلمان الأفريقى استشارية دون التمثيل الفعـلى للشـعوب الأفريقيـة. ويعتقـد الكاتـب أن عدم نجاح الاتحاد فى تحقيق الأمـن والاسـتقرار والازدهـار يرجع إلى ضعف مشـاركة الشـعوب الأفريقية فى أنشطته.

هـذا، وقد أقرت قمـة الاتحاد فى أكرا عام ٢٠٠٧ «بأهمية مشـاركة الشـعوب الأفريقية والأفارقة فى الشتات فى أنشطة الاتحـاد لتحقيـق التكامـل الاقتصادى والسـياسى لقارتنا». كما يعترف مجلس السَّلم والأمن بـالمنظمات غير الحكومية ويشـجع مشاركتها فى أنشـطته. فيجب أن تكون الشـعوب الأفريقيـة على وعى بأهمية الاتحاد، وكذلك الاتحاد من المهم أن يقتنع بأهمية مشـاركتم فى أنشطته. فهذه المشـاركة قـد تعمل على تحسـين تقديـم الخدمـات العامة مثـل: الرعاية الصحية، التعليم الجيد،..ألخ.

ويـوصى الكاتـب بإعطـاء فضـاء (مسـاحة) أكـبر لعمـل المنظمـات غير الحكوميـة الأفريقيـة بالتعـاون مـع الاتحـاد، على أن تكـون خاضعة للرقابة الحكوميـة – خاصـة وأن الكثـير منهـا يعتمـد عـلى التمويـل الخارجـى، وبما يساعد على تحقيق أهداف أجندة ٢٠٦٣.

القيادة السياسية للاتحاد الأفريقى

يتنـاول الفصل السـادس عشر لكل من: Thomas Kwasi Tieku and Nordiah Lavita Newell أهميـة الأيديولوجية التى يعتنقها القادة الأفاقة فى عمـل الاتحاد، إذ لا يـزال دور القيادة الكاريزمية مؤثراً بدرجة كبيرة فى إدارته. ويطرحـا أربـع وجهـات نظـر تشـكل منهجيـة تفكـير وعمـل قـادة الاتحاد، وبالتبعية الاتحاد وهى: القارية، الدولية، الإقليمية، والليبرالية الأممية.

فالقـادة القاريـون يـرون أفريقيا والأفارقـة بما فى ذلك الافارقة فى الشتات كوحدة واحدة (الولايات المتحدة الأفريقية، أفكار ماركوس جارفى). وعلى النقيـض منذ ذلـك، يجـادل الكاتب أن عددمـاً من القـادة الدوليين يعتبرون أن تقسـيم أفريقيـا إلى دول كما هـو عليه الحـال مفيـداً تنظيمياً أكثر مـن غيره، ويرفضون التدخل فى الشـئون الداخلية أو المسـاس بسـيادة الدولة. بينما يميل القادة الإقليميون إلى تقسـيم أفريقيا إلى خمسـة أقاليم: الشرق، الغرب، الشمال، الجنـوب، والوسـط، ويؤيـدون قيـادة القارة مـن قبل القـادة المؤثرين فى هذه الأقاليم.

وهناك القـادة الليبراليـون، ويرون أن الأخـذ بالإيديولوجيـة الليبرالية كتوجه سـياسى بما تتضمنه من التحول الديمقراطـى والحكـم الرشـيد..ألخ، والرأسـمالية والخصخصـة والتجـارة الحـرة كتوجـه اقتصـادى، فضـلا عن عمـل تفاهمـات وتحالفـات مـع القوى الرأسمالية المهيمنة والفاعلة هو السبيل للنجاه بالقارة وسط هذه الأمواج العاتية من أجل تحقيـق أهداف الاتحاد وأجندة ٢٠٦٣.

ومـن الواضح سـيطرة القادة الليبراليين على عمل الاتحاد منذ نشـأته، الأمـر الذى مكـن الأفـكار الليبرالية من الوصـول إلى أجنـدة الاتحـاد، ويمكـن إدراك ذلك بسهولة، فالعديد من المبادىء الليبرالية مثـل: التعددية الحزبية، إجراء الانتخابات الديمقراطية، حقوق الإنسان والمرأة والطفـل، وتمكين المرأة، والتدخل الإنسانى، والرأسـمالية والتجارة الحرة، قد شقت طريقها إلى القانون التأسيسى، بروتوكول ملجس السَّـلم والأمن، الميثاق الأفريقـى للديمقراطيـةَ والانتخابـات والحكم، النيباد، الآلية الافريقية لمراجعة النظراء، وأجندة ٢٠٦٣.

الدروس المسـتفادة والاسـتنتاجات والتوصيات

لا عجـب أن يكـون مؤلفـا الفصـل السـابع عـشر والأخير لـــ Andrews Atta - Asamoah and Wafula Okumu همـا محـررا هـذا الكتـاب ومؤلفـا الفصـل الأول أيضـاً. ورغم أن الاتحاد لم يحقـق كل أهدافه، فلا يمكن إنـكار أهميـة الأدوار التـى لعبهـا. لقد مثل إنشـاء الاتحاد تحولاً هاماً فى العمل الجماعى الأفريقى، فقد عمل على حماية حقـوق الإنسـان، تمكين المـرأة وتعزيز مشـاركتها فى الحياة السياسـية، إعطاء فرصـة حقيقية للشـباب للمشـاركة فى العمل لعام، تشـجيع مشـاركة الشعوب الأفريقيـة فى عملية التكامـل والتنمية فى القـارة. كما دافـع الاتحاد عـن العدالة وسـيادة القانـون، ودعـم الدسـتورية والديمقراطية والحكم الرشـيد، وتعاون مـع الشركاء الأفارقـة والدوليين، ويقوم بإنشـاء منطقة التجـارة الحرة القارية، ووضع ويتنفذ أجندة ٢٠٦٣.

يؤكـد الكاتبـان أن عـدم الشـعور بالوطنيـة القاريـة، والمصـير المشـترك، وغيـاب الإيدولوجية الأفريقيـة الواحدة يعيـق التكامـل الأفريقى. وقدمـا عدداً مـن التوصيـات لتمكـين الاتحـاد مـن تحقيـق أهدافه أهما ما يـلى: البحث عن إيديولوجيـة نابعة مـن الواقع الأفريقى لإحياء الدافع للتكامل الجماعى الأفريقى تُغّلـب المصالـح الأفريقية عـلى المصالح الضيقة للدولة الواحدة، التقييم المستمر لعمل الاتحاد وإدارة الأولويات، الاعتماد على الذات وتقليـل الاعتماد على الشركاء الدوليـين، الانفاق على المعرفـة والبحث العلمـى والابتـكار والتطويـر وتوليـد الأفـكار المناسـبة للواقـع الأفريقى بما يحقق مبدأ «الحلول الأفريقية للمشـاكل الأفريقيـة»، تطويـر الزراعـة والاهتمام بها كقاطـرة لغالبية اقتصـادات الدول الأفريقيـة بجانـب الاهتمـام بالصناعة لإحـداث التنمية المسـتدامة، وبناء اتحاد أفريقى تُشـارك فيه الشـعوب الأفريقية جنباً إلى جنب مـع الحكومات الأفريقية، وتصعيد القيـادة الأفريقية القادرة على تحقيـق التكامـل والوحـدة الأفريقيـة، والاسـتفادة مـن الميزة النسـبية لبعض الـدول فى بعـض المجـالات مثل السَّـلم والأمن، وكذلك الاسـتفادة من الجماعات الاقتصاديـة الاقليميـة فى عملية التكامل الأفريقـى، بحيث يسـاعد كل ما سـبق معاً على تحقيق أهـداف الاتحاد وأجندة ٢٠٦٣.

الأمين العام لجامعة الدول العربية:
اختصاصاته السياسية والإدارية ودوره فى قوات الطوارئ العربية

قراءة للوزير المفوض
د. عبد الحميد هانى الرافعى
نائب مدير الإدارة القضائية
elrafieabdelhamied@gmail.com

لم تتبلور الأفكار الخاصة بإنشاء وحدة أو تنظيم عربى إلا بعد انهيار الخلافة العثمانية، وتعد فترة ما بين بدء تلك المشاورات العربية فى أغسطس عام 1943 وتوقيع ميثاق جامعة الدول العربية فى 22 مارس 1945، البدء الحقيقى لتنفيذ الفكرة إذ قامت مصر أثناء إجرائها مشاورات الوحدة العربية مع ست من الدول العربية هى العراق والأردن والمملكة العربية السعودية وسوريا ولبنان واليمن. ثم جاءت الخطوة الثانية حينما أبدى رئيس الوفد المصرى مصطفى النحاس فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام بالإسكندرية بتاريخ 1944/9/25 استعداد الحكومة المصرية لتقديم كل ما تقتضيه أعمال الأمانة.

نشأة وتطور وظيفة الأمين العام للمنظمات الدولية.

يعد ظهور الأمانات الدولية التى يرأسها أمين عام البدء الحقيقى للتنظيم الدولى والعامل الهام فى تطويره لخدمة المجتمع الدولى، ووظيفة الأمين العام للمنظمات الدولية لم تظهر فجأة فى التاريخ الحديث، ولكنها مرحلة هامة من المراحل التى مرت بها، كما أنها ليست نهاية لهذا التطور التاريخى الذى يمكن أن نقسمه قسمين رئيسين، وهما؛ فترة ما قبل إنشاء عصبة الأمم، وما بعدها.

يكمن أصل وظيفة الأمين العام فى أمانات المؤتمرات الدولية، فقد أدت حاجة الدول المتزايدة إلى التعاون كوسيلة لتنسيق أعمالها فى سبيل الأهداف المشتركة من جانب، والاستقرار الإدارى لخدمة هذه الأعمال من جانب آخر إلى ظهور هيئات دولية خاصة ثم ظهر ما سمى بالاتحادات. ثم جاءت عصبة الأمم التى نص عهدها الموقع فى عام ١٩١٩ على إنشاء وظيفة الأمين العام، وكانت وظائفه يغلب عليها الطابع الإدارى، لكن على الرغم من الصبغة الإدارية لاختصاصات الأمين العام، إلا أن التطبيق العملى أثبت أنه من غير الممكن تجنب تدخل الأمين العام فى صناعة القرارات السياسية. ومن ثم اعتبر ميثاق الأمم المتحدة الأمانة العامة للأمم المتحدة، بأنها الفرع الإدارى الدائم للمنظمة الذى يديره أمين عام يلعب دورًا إداريًا وسياسيًا هامًا؛ إذ منحه الميثاق مركزًا خاصًا.

وأدى اتساع العضوية فى المنظمات العالمية وتضارب مصالح الدول فى نطاقها إلى شعور بعض الدول بحاجتها إلى الانخراط فى تنظيمات إقليمية. وتشترك المنظمات الإقليمية مع المنظمات العالمية فى المبادئ التنظيمية العامة، فلكل منها هيئة أو أكثر لوضع السياسة تجتمع دوريًا وأمانة عامة ذات صفة دائمة يرأسها أمين عام تختلف اختصاصاته وطريقة تعيينه من منظمة إلى أخرى، وإن كان بعض الكتاب يذكر أن غالبية هذه المنظمات تحبذ أن يكون اختصاصات أمنائها العاملين مشابهة لاختصاصات أمين عام عصبة الأمم.

الأمين العام لجامعة الدول العربية كموظف دولى.

تعيين الأمين العام لجامعة الدول العربية.

يبين الكتاب أهمية مناقشة تعيين الأمين العام لجامعة الدول العربية كونه الأمين العام هو الموظف الإدارى الأعلى للجامعة رئيس جهازها الدائم وهو الأمانة العامة للجامعة، ذلك الجهاز الذى يؤكد قيام واستمرار الشخصية الدولية للمنظمة، والذى يعد مركز الثقل فى الجامعة.

ويوضح الكتاب أن شروط التعيين تشمل الشروط الفنية للصلاحية بأن يكون شخصية عربية بارزة ذات كفاءة وثقافة ممتازة ودراية كاملة بأحوال البلاد العربية وشئونها متمرسًا فى معالجة قضاياها والدفاع عنها، وأن يكون قد سبق له تولى مناصب رفيعة فى دولته، وأن يكون محايدًا فى أقواله وتصريحاته، نزيهًا فى تصرفاته ذى رأى مستقل موضوعى، وغير منضم لأحزاب أو هيئات سياسية ذات نزعات محلية ضيقة أو غير مقبولة. أما الشروط السياسية والجنسية، فقد رؤى فى الميثاق عدم تضمينه نصوص متعلقة بجنسية الأمين العام أو غيره من موظفى الأمانة العامة واكتفى بتسجيل ما أبدى من ضرورة توزيع وظائف الأمانة العامة بين مواطنى الدول الأعضاء بقدر الإمكان. وفى لائحة شئون الموظفين. تبلور اتجاه الدول العربية فى هذا الموضوع بقيام مجلس الجامعة فى دور انعقاده الثالث بتضمين لائحة شئون الموظفين نصًا يقصر الخدمة فى وظائف الأمانة العامة المحددة فى الميثاق لمواطنى الدول الأعضاء فى الجامعة.

أما بالنسبة لمدة التعيين، يعرض الكتاب لأعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام التى فضلت عدم تحديد مدة تعيين الأمين العام فى الميثاق وتم تحديد مدة التعيين فى النظام الداخلى للأمانة العامة. ومن ثم فإن مدة تعيين الأمين العام قد تم تحديدها فى النظام الداخلى للأمانة العامة بخمس سنوات، إلا أن الكاتب يوضح المجلس لم يتقيد دائمًا بذلك، بل كان يقوم بتحديدها طبقًا لما يراه ملائمًا للظروف السياسية التى تكون سائدة فى وقت التعيين أو تجديد التعيين.

كما يعرض الكتاب لكيفية انتهاء خدمة الأمين العام، بدءاً بالمدة المحددة فى قرار التعيين وعدم قيام المجلس بتجديدها، أو الاستقالة، أو انسحاب الدول المنتمى إليها بجنسيته الأمين العام من عضوية المنظمة، أو اتخاذ السلطة التى تملك التعيين قرارا بذلك بنفس الأغلبية التى تم بها التعيين، أو لأسباب شخصية متعلقة بالأمين العام كعدم لياقته الصحية والوفاة. ويجادل الكاتب بأنه من الملاحظ أن الميثاق واللوائح الداخلية قد أغفلت ذكر الإجراءات الواجب اتخاذها فى حالة خلو منصب الأمين العام فى تلك الحالة، وهل يشغل خلفه المنصب للمدة الباقية فى فترة التعيين أم يعتبر تعيينه لمدة جديدة.

وبالنسبة لطريقة التعيين، فيتم بشكل يتوافق مع الانتخاب عن طريق الترشيح، وذلك تطبيقًا لنص المادة الثانية عشر من الميثاق، والتى تقضى بأن يقوم مجلس الجامعة بتعيين الأمين العام بأغلبية دول الجامعة.

ويعـرض الكاتـب لالتزامات الأمـين العام بـدءاً بالالتزامات الوظيفية حيـث تظهر الصفة الدوليـة العربية للأمين العـام من الطريقة التى يتم بها تعيينه أولًا؛ الأمر الذى يترتب عليه قيامه بتمثيل جميـع تلك الدول وليسـت دولة بعينها عـلى انفـراد، وبالتالى فهو ليس ممثلًا لسياسـة وطنيـة أو حكومية. كما تظهر ثانيًا فى أنه يتولى باسـم الجامعة تنفيذ قـرارات المجلس، واتخاذ الإجراءات المالية ضمن حـدود الميزانية المعتمدة من المجلس، وفى أن مسـئوليته عن جميع أعمال الأمانـة العامـة أمام مجلـس الجامعـة وحده. وتعتمـد فعاليـة الـدور الـذى يقوم بـه الأمين العام إلى حد كبير عـلى مدى تمتعه بهذه الصفة الدولية، والتى تتجـلى فى ولائه الخاص للجامعة وأهدافها وإيمانه بـأن خدمة الأهداف الحقيقية لوطنـه يمكـن تحقيقها عـن طريـق الجامعة، وفى وجـوب قيامـه فى أثناء أدائه لمهـام وظيفته وفى حياتـه العامة وسـلوكه الخـاص، مما يؤكد تجرده ونزاهته وحياده ويشـيع الاحترام والثقة فى وظيفتـه. وأهم هـذه الالتزامات والتى تهدف إلى توفـير الضمانات الكفيلـة بقيام الأمين العام بمهام منصبـه بولاء تام للجامعـة وفق ما يراه مجلـس الجامعة محققًـا للمصلحة فى أى وقت، وبالتالى فهو فى مركز لائحى لا تعاقدى.

ثم يتطـرق الكاتب إلى الالتزامـات الوطنية مبيناً أن هذه العلاقة لها جانبان الأول: ما يمكن أن يطلق عليه الجانـب العاطفى والمعنوى نحو بلده وتقاليده وتاريخـه وصفاته المميزة وآماله وآلامه.، ومـن ناحية أخرى فليـس المطلوب من الأمين العام كموظف دولى عربى أن يكون بدون الارتبـاط بوطنـه (أى اللاوطنية). أمـا الجانب الثانى، فما يمكن تسميته بالجانب القانونى من علاقتـه بوطنه ذلـك أن تعيينـه فى الجامعة أمر لا يلغـى صفتـه كمواطن وإنمـا يوقف مباشرة بعـض الحقـوق والواجبـات القانونيـة المترتبة على هـذه الصفة حيث تقوم دولتـه بإعفائه من الالتزامات التى يفرضهـا عليه النظام القانونى الوطنى والتى تكون غير متمشـية مع التزاماته الوظيفية الدولية عن طريق موافقتها على منحه الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والمنصوص عليها فى الميثاق واللوائح الداخلية واتفاقية المزايا والحصانات اللازمة، وهو الأمر الذى يظهر فيما دعت إليه الفقرة الأخيرة من المادة التاسـعة من لائحة شئون الموظفين.

ويعـرض الكتـاب كذلـك حقـوق الأمـين العـام، فلـه الحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعية وهى، المرتب وبدلات السـفر ونفقات الاستقرار والعلاج الطبـى. وبالطابع المزايـا والحصانات الدبلوماسية حيث يمكن إرجاع الأساس القانونى للمزايـا والحصانات التى يتمتع بها الأمين العام للجامعة إلى مصدرين اتفاقيين أساسيين، وهما: ما نصـت عليه المـادة الرابعة عشر مـن الميثاق وحددته المادة الثامنة من لائحة شئون الموظفين حيـث قضت الأولى بأنـه يتمتع أعضـاء مجلس الجامعة وأعضاء لجانها وموظفوها الذين ينص عليهم فى النظـام الداخلى بالامتيازات والحصانة

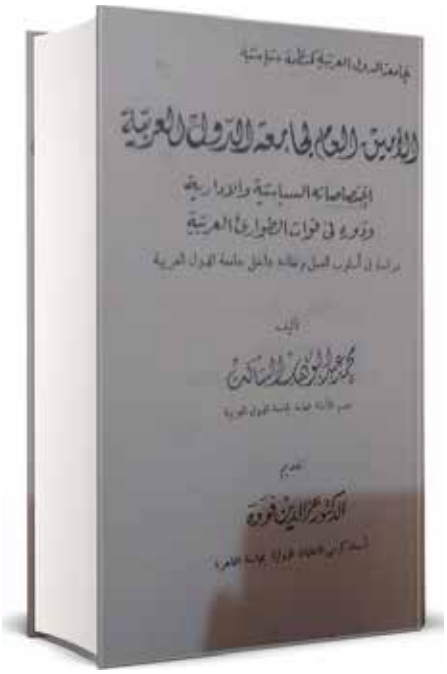

الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم وتكون حرمة المبانى التى تشغلها هيئات الجامعة مصونة. كما قضـت الثانية بأنه يتمتع بالامتيازات والحصانة الدبلوماسـية الأمـين العـام للجامعـة والأمنـاء المسـاعدون والموظفون الرئيسيون لغاية درجة سـكرتير أول أثنـاء قيامهـم بعملهـم، والثانى: اتفاقية مزايا وحصانـات جامعة الدول العربية وملحقتهـا، وهـى التى قام مجلـس الجامعة فى دور انعقاده الثامن عشر بالموافقة عليها.

ثم يعـرج الكاتـب إلى اختصاصـات الأمين العام، بـدءاً بتعيين الأمناء المسـاعدين التى تتم بعـدة أسـاليب، الأسـلوب الأول؛ قيـام اللجنـة السياسـية أو مجلـس الجامعـة بإبـداء رغبته للأمين العام فى تعيين شـخص معين، الأسـلوب الثانى؛ قيام الأمين العام باختيار الأمين المساعد، والأسـلوب الثالث؛ قيام الدول الأعضاء بترشـيح مواطنيها لشـغل منصب الأمين العام المسـاعد. ولـم ينص الميثاق ولا اللوائـح الداخلية على مدة معينـة لشـغل الأمنـاء المسـاعدين لمناصبهـم. وبالنسـبة لاختصاصات الأمناء المسـاعدين، فلم يحـدد الميثاق أو اللوائـح الداخلية اختصاصات معينـة وإنما تـرك ذلـك التقدير للأمـين العام باعتباره المسئول عن جميع أعمال الأمانة العامة أمام مجلس الجامعة.

وعـن علاقة الأمـين العام بالـدول الأعضاء ومدى حقه فى القيام بالمبادآت السياسـية، فيبرز الكاتـب أن للجنـة الفرعيـة السياسـية لوضع ميثـاق الجامعة لـم تتعرض ابصـورة مباشرة أو تفصيلية لاختصاصـات الأمين العام، ويرجع السبب فى ذلك إلى تأثر اللجنة بعهد عصبة الأمم، ومـا درج عـلى اتباعـه والقيام به أمنـاء عصبة الأمم، وهـو الأمر الذى تجلى فيمـا منحه الميثاق للأمـين العـام من واجبـات ذات صبغـة إدارية تلخـص فى: تلقى طلبات الـدول العربية الراغبة فى الانضمـام للجامعـة، إعداد مـشروع ميزانية الجامعـة وعرضه عـلى المجلـس للموافقة عليه قبل بدء كل سـنة مالية، دعوة المجلس للانعقاد، استلام وحفظ نسـخ المعاهدات والاتفاقات التى عقدتها وتعقدها الدول...

وفى اللوائـح الداخلية، يشـير الكتاب إلى أنه نتيجة النشـاط الذى قام به الأمـين العام انذاك بتكليـف مـن المجلس، والمبـادرآت الشـخصية التـى قاموا بهـا، ثم ظهور ميثـاق الأمم المتحدة إلى حيـز الوجود، وما منحه للأمـين العام للأمم المتحـدة من اختصاصات سياسـية عـلاوة على الاختصاصـات الإدارية، أن قام مجلس الجامعة فى دورته الثالثة عند وضع اللوائح بإسباغ مركز سـياسى متميز على الأمين العـام، وقد تجلى ذلك فى النظـام الداخـلى للأمانة العامـة، وفى النظام الداخلى لمجلس الجامعة المقـرر فى الدور الثالثة للمجلـس، ويظهر هذا فيما يـلى: ما نصت عليه المـادة (٢٠) مـن أن الأمين العـام أن يوجه نظر المجلس أو الدول الأعضاء إلى أية مسألة يرى أنها قد تسـئ إلى العلاقة القائمة بين الدول الأعضاء أو بينهـا وبين الـدول الأخرى، ومـا نصت عليه المـادة (٢١) مـن أن يتـولى الأمين العـام تنظيم سـكرتارية المجلـس وسـكرتارية اللجـان التى بينهـا المجلس، ويجـوز أن يعـاون الأمين العام فى جلسـات المجلس أو يحل محله بها مندوب أو أكثر يتولى اختيارهم.

كما يبـين الكاتـب الاختصاصـات الإدارية والفنية وتشـمل بالإضافة إلى إعداد الميزانية عدة أمور فنيـة مثل:إعداد تقرير عـن أعمال الأمانة العامة فى المدة بين الدورتين وعن الإجراءات التى اتخذت لتنفيذ قـرارات المجلس، وإعداد وتقديم التقاريـر والمذكـرات الخاصـة وذلك بالنسـبة للمسـائل التى تدخل فى نشـاط الجامعة أو يهم الاطـلاع عليها. كذا اتخاذ الإجـراءات التنظيمية اللازمـة لانعقـاد هيئـات الجامعة، والتنسـيق بين أعمـال الجامعـة العربية واعمـال الهيئات والأجهزة الدولية والعربية:

يُفصـل الكاتـب الاختصاصات السياسـية، ومنهـا الاختصـاص التمثيلى، وتوثيـق الصلات بين الدول العربية وتنسـيق خططها السياسـية وهـو امـر يقوم به الأمـين العام تحقيقـا لما هو منصوص عليـه فى المادة الثانية مـن الميثاق من ان «الغـرض مـن الجامعة توثيـق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقـا للتعـاون بينهـا وصيانـة اسـتقلالها وسـيادتها والنظر بصفة عامة فى شـئون البلاد العربيـة ومصالحها». ويمكـن القول من وجهة نظر «المؤلـف» ان مهمة الأمين العام الرئيسـية هى ربط البلاد العربية بعضها ببعض واستمرار تعاونهـا وتضامنهـا لان كل ضعـف يمـس العلاقات الثنائيـة بين الدول العربية هو ضعف للجامعة، ان يمنح نفسه المساحة لاتخاذ مواقف معينة ومحددة فى المنازعـات العربية تمثل رأى الجامعة بما يتفق مع ميثاقها وأهدافه. ويتوقف الإسهام الموضوعى لمنصب الأمين العام على المدى الذى سيسـلكه فى هذا الاتجاه، ذلـك انه إذا قام بالتـصرف على هذا النحو وبصورة إيجابية فانه سوف يدعم الرأى المستقل للجامعة.

الدبلوماسي

السنة التاسعة والعشرون - العدد 338
سبتمبر 2025 الثمن 10 جنيهات

أحلام الفوز بجائزة نوبل للسلام

فهرست

أحـــلام الفـــوز بجـــائزة نوبـل للســـلام ..... السفير رضا الطايفى 4
الحقيبة الدبلوماسية 8
نشاط المجلس المصرى للشئون الخارجية..... 24
وداعا السفير الفنان فخري عثمان 27
قراءة فى « مفكرون مصريون وعالميون » أ.د. سعيد توفيق (1) .....سفير د. السيد أمين شلبى 28
يوم رحـيل الزعـيم ..... سفير جمال الدين البيومي 30
مؤتمر الأمم المتحدة لتنفيذ حل الدولتين والاعتراف بدولة فلسطين ..... سفير د. عزت سعد 36
أمريكا والتهجير القسرى.....سفير محمد عبد المنعم الشاذلى 42
معاهدة إعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية ..... سفير د. سامح أبو العينين 44
ثمن سلام ترامب فى أوكرانيا ..... سفير رخـــا أحمد حسن 46
التأثيرات المستقبلية المحتملة على الأمن العالمى والقومى المصرى .....د.محمد رجائى 48
سوريا: من دروس تجربة الوحدة والانفصال ..... سفير د. وليد محمود عبد الناصر 52
بطء التشريعات فى مجاراة تطور الذكاء الصناعى المتسارع ..... ميساء جيوسي 60
مصر وأستيراتيجية التحول للطاقة النظيفة والخضراء .....د. منال متولى 62
هيئة عامة مستقلة للإشراف على إطلاق « علامة مصر » .....سفيرة د.عبير بسيونى 66
رابطة زوجات الدبلوماسيين المصريين ..... تقدمها نادية الريس 70
إفتتاحية ديوان القراءات الدبلوماسية (19) ..... سفير عمرو الجويلى 72
((الأمم المتحدة: السياسة والممارسة)).....قراءة للملحق نور عزالدين إبراهيم 74
الاتحاد الأفريقى فى العشرين من عمره ..... قراءة للباحث مجدى جلال صالح 76
الأمين العام لجامعة الدول العربية..... قراءة للوزير المفوض د. عبد الحميد هانى الرافعى 82
إطالة أمد الحرب فى غزة: المكاسب الإسرائيلية والمخاطر الإقليمية ..... نسرين طولان 84
علاقة التواصل بين الثقافات والمفاوضات ... الوزير المفوض د. عبد الحميد هانى الرافعى 86
الدبلوماسية الرياضية العالمية – « الدبلوماسية الرياضية القطرية » ..... زهير عمار 90
هل بدات حروب تطبيقات الذكاء الصناعي؟..... سكرتير ثان شريف جميل 94
الهجمة الاستعمارية الجديدة ..... د. يوسف حسن 96
نظام الوساطة الإلكترونية .....د. علاء مبروك 97
الدكاترة زكى مبارك فارس البيان الثائر ..... عـادل عبد الصمـــد 98
القيم الإنسانية Human Values ..... سفير أشرف عقل 102
الدبلوماسية الثقافية والإقتصادية..... فؤاد الصباغ 106
فنون تشكيلية ..... سفير فخرى عثمان 112
نـــداء الـــروح ..... سفير د. هادى التونسى 114

الدبلوماسى

مجلة شهرية منوعة
تصدر منذ مارس 1992 عن
النادى الدبلوماسى المصرى

أسسها
السفير مصطفى العيسوى
رئيس مجلس إدارة النادى الدبلوماسى بالإنابة
سفير منى عمر
رئيس التحرير
سفير رضا الطايفى
المستشار القانونى
د .علاء مبروك
مستشار التحرير
عادل عبد الصمد
المستشار الفنى
جمال عبد النبى
سكرتير تحرير تنفيذى
شادى غالى

أسرة تحرير العدد
سفيـــر أشـــرف عقـــل
سفير د. سامح أبو العينين
سفير عمـــرو الجـــويـلى
مستشار أحمد أبو المجد

توجه المراسلات إلى
رئيس تحرير مجلة « الدبلوماسى »:
مبنى وزارة الخارجية المصرية
ماسبيرو الدور 28 - غرفة 2820
تليفاكس +202 27735457
diplomatmagazine92@gmail.com
/diplomat.magazine.egypt

جميع الآراء الواردة بالمقالات تعبر عن أصحابها
دون أدنى مسئولية على المجلة، والخرائط المنشورة
توضيحية إلا إذا ذكر غير ذلك